Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 302 مارس 2008 - صفر-ربيع الأول 1429

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

حماية مرتكبي جرائم التعذيب من فليفل الى أحمد عطية الله آل خليفة

تجربة الشعب البحراني مع جريمة التعذيب تكشف عمق الخبث الخليفي في التعاطي مع واحدة من اكبر الجرائم ضد الانسانية. تلك التجربة لم تصل الى نهاية مرضية بسبب رفض النظام تجريمها من الناحية العملية. وتضاف اليها اليوم جريمة الابادة التي يتعرض لها اهل البحرين. وفي الحالتين التزمت العائلة الخليفية سياسات مخزية تؤكد إصرارها على السياسات الاجرامية التي انتهجتها منذ ان دنست اقدام اسلافها ارض البحرين الطاهرة. وقد اثبتت الاعوام السبعة الاخيرة استحالة المواءمة بين ديكتاتورية الحكم التوارثي وقيم الحرية والعدالة والديمقراطية. فهما نقيضان لا يلتقيان، مهما حاولت آلة التشويش السلطوية الترويج لغير ذلك. وللتأكيد على هذه الحقيقة هناك عدد من الشواهد العملية.

باديء ذي بدء يعتبر التعذيب جانبا اساسيا في تعامل العائلة الخليفية مع اهل البحرين. ومنذ ان تأسس نظام التعذيب على يدي الضابط البريطاني الاستعماري، ايان هندرسون في 1966، أصبح سياسة تمارس بدون استحياء كلما شعرت العائلة الخليفية بالحاجة اليها. وبرغم صدور قرارات دولية متتالية تدين هذه الممارسة فما تزال تمارس ضد السجناء السياسيين. وفي الجلسة الاخيرة من المحاكمات الصورية لأبناء البحرين الابرياء، كشف العديد منهم عما تعرض له من تعذيب رهيب على ايدي الجلادين في زنزانات التعذيب. لقد عرض هؤلاء معاناتهم بوضوح، ولكن القاضي الذي عينته العائلة الخليفية كان فاقدا لأبسط القيم الانسانية، فضلا عن قيم العدالة، فلم يتخذ اجراء واحدا للتحقيق في مزاعم الضحايا. وأكد احدهم ان قاضي التحقيق الذي يفترض ان يؤسس دعواه ضد المتهمين على اساس الدليل الواضح، اعاده الى الجلادين عندما رفض توقيع "الافادة" التي كتبت له سلفا، وقال انه وقعها في المرة الاولى تحت التعذيب. قاضي التحقيق اعاده الى الجلادين ليقوموا بتعذيبه مرة اخرى لكي يوقع على ما كتبوه له من "اعترافات" مزيفة. هذا هو نظام العدل الخليفي الذي يسعى ولي العهد الحالي، للترويج له مستغلا اموال الشعب لـ "اقناع" الآخرين به.

منذ بداية عهد الشيخ حمد، الذي ثبت الآن انه أسوأ كثيرا من عهد عمه رئيس الوزراء، كان واضحا ان النظام الخليفي ليس جادا في ما يدعيه من اصلاح، وانه انما يستعمل لغة جوفاء حول الاصلاح ومنع التعذيب. واتضح غياب الاصلاح عندما اصدر الشيخ حمد في 2002 القرار المشؤوم رقم 56 الذي يوفر حماية لمرتكبي جرائم التعذيب. وبرغم الاحتجاجات الدولية ضد ذلك القرار، فقد رفضت العائلة الخليفية الغاءه برغم تناقضه مع بنود معاهدة منع التعذيب التي يفترض ان البحرين وقعت عليها. ماذا يعني ذلك كله؟ انه يعني ان الحكم الخليفي يستعمل ازلامه لممارسة الادوار القذرة كالتعذيب والاعتداء على اهل البحرين، ثم يوفر الحماية لهم، ويسعى لاسكات من يطالب بمحاكمتهم، اما

التتمة صفحة (8)

* خرج أكثر من 3000 مواطن بحريني بمسيرة جابت شوارع العاصمة المنامة مطالبين الحكومة بإطلاق سراح 18 شاب اعتقلوا على خلفية استشهاد الشهيد علي جاسم في يوم احياء ذكرى سقوط اول شهيدين ابان فترة الإنتفاضة التسعينيه التي كانت تدعوا للعودة ليدستور 1973 الذي حله رئيس الوزراء خليفة بن سلمان ال خليفة والذي يطالب فيه اغلبيه الشعب البحريني بالإستقاله اثر اتهامات له بالفساد ومسؤليته عن مقتل اكثر من 40 مواطن بحريني واعتقال عشرات الالاف في تلك الفترة السوداء .وكانت اكثر من 15 شخصية سياسية حقوقية، قد دعت للمسيرة وطالبت بوقف الإنتهاكات وتشكيل لجنة لمعرفة إستشهاد الشهيد علي جاسم .

* أجلت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة محاكمة متهمي حوادث ديسمبر/ كانون الأوّل الماضي، والمتهمين بتهم حرق سيارة الأمن، وسرقة السلاح والذخائر وإحرازها وإخفائها، بالإضافة إلى التجمهر غير المرخص، إذ عقدت الجلسة القضائية لمحاكمة المتهمين عند تمام الساعة الثانية ظهراً، وذلك بحضور هيئة الدفاع عن المتهمين التي امتنعت سابقاً عن حضور جلسة المحاكمة الأولى لتأخير انعقادها إلى ما بعد الدوام الرسمي (الساعة الثالثة ظهر). وقررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى 17 مارس/ آذار للاطلاع وتقديم المرافعات. و مثل المتهمون الخمسة عشر أمام هيئة المحكمة، إذ تلا قاضي المحكمة التهم المسندة إلى كلّ متهم من قبل النيابة العامّة، فيما رد المتهمون بنكران التهم وأدلوا بتفاصيل عن تعرضهم للتعذيب النفسي والجسدي والتهديد بهتك العرض

* مازالت المسيرات والمظاهرات مستمرة بشكل يومي في مختلف مناطق البحرين ، وفي المقابل تتصدى القوات المرتزقة للمسيرات السلمية بإغراق القرى بالمسيلات الدموع والرصاص المطاطي ، وقد سقطت فاطمة حسن من سترة مغشي عليها بسبب إستنشاق كمية كبيرة من الغاز نقلت للمستشفى ومازالت في العناية المركزة فاقدة للوعي ، كما اصيبت إمرأة من السنابس حيث إخترقت قنبلة صوتية زجاج النافذة وأصابتها في وجهها .

* دعت أكثرمن 55 منظمة محلية وعالمية في عريضة موجهه لملك البحرين جاء فيها " نحن الموقعون أدناه، منظمات حقوق انسان وطنية ودولية وغيرها من المجموعات التي تدافع عن حرية التعبير، نحث السلطات البحرينية على الافراج الفوري عن نشطاء حقوق الانسان والمتظاهرين المحتجزين ظلما أعقاب احتجاجات في كانون الاول / ديسمبر، والكف فوراً عن تعذيب المعتقلين. ونعتقد بأن التهم الموجهة لأولئك النشطاء، لأعمال عنف لم يقوموا بها، هي مقدمة للجمهم عقاباً لهم بسبب بروزهم وأنشطتهم السلمية في مجال حقوق الإنسان"

* أصدرت منظمة هيومن رايتش وواتيش تقريرها السنوي وجاء عن البحرين تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين في عام 2007. فعلى الرغم من إصلاحات الملك شيخ حامد بن عيسى آل خليفة التي أمر بها في عامي 2001 و2002، فإن الحكومة لم تبذل إلا القليل لإضفاء المؤسسية على ضمانات حماية حقوق الإنسان المشمولة في القوانين. وتستمر الحكومة في تعريض حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات للانتهاكات، وفي فرض قيود تعسفية

حملة للإفراج عن معتقلين تعرضوا "لتعذيب وتحرش جنسي" في البحرين

بيل لو
بي بي سي-المنامة

ناشد ناشطون من جمعيات حقوق الإنسان في البحرين الحكومة إطلاق سراح 15 متظاهرا اعتقلتهم السلطات منذ شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ويقول الناشطون إن السجناء، وهم ينتمون إلى الأغلبية الشيعية من سكان الجزيرة، قد خضعوا "لأعمال تعذيب واعتداءات جنسية" عليهم أثناء فترة احتجازهم.

يُذكر أن البحرين تتفرد عن بقية دول الخليج العربية الأخرى بكون غالبية 65 بالمائة من سكانها هم من الشيعة، بينما النخبة الحاكمة من السنة.

عرضة "للتمييز"
ويقول شيعة البحرين إنهم كانوا عرضة للتمييز الذي مورس بحقهم طوال السنوات المنصرمة.

ففي الرابع والعشرين من الشهر الحالي، وفي إحدى قاعات المحاكم في العاصمة البحرينية المنامة، مثُل 15 شخصا من الشيعة أمام القاضي محمد علي آل خليفة.

رد على التهم
وقد طلب القاضي آل خليفة من المعتقلين الرد على التهم الموجهة إليهم بالاشتراك في أعمال الشغب التي شهدتها البلاد في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي.

وقبل تقديمهم التماسات بطلب البراءة، تلا كل من المتهمين بيانا قال فيه إنه تعرض لأعمال تعذيب منظمة خلال وجوده رهن الاعتقال.

أستطيع أن أنفي بشكل قاطع حدوث أي شكل من أشكال التعذيب أو الاعتداء الجنسي (بحق المعتقلين)

الشيخ عبد العزيز آل خليفة، مسؤول في وزارة الدولة للشؤون الخارجية البحرينية
وبعد أن فرغوا من تلاوة بياناتهم، لم توافق المحكمة على إطلاق سراحهم بكفالة، بل أعادتهم جميعا على أعقابهم إلى حيث كانوا في السجن.

حزب "حق"
ففي مقابلة مع بي بي سي، قال عبد الجليل السنكيس، المدير الإعلامي لحزب "حق" المكون من مجموعة من الحركات المطالبة بالحريات الديمقراطية في البحرين، إن أخاه محمد من بين الأشخاص المعتقلين.

وقال السنكيس إن أخاه تعرض لأعمال تعذيب قاسية، بما فيها الفَلَق (الضرب على أخمص القدمين).

وأضاف أن محمد اعتُقل في زنزانة انفرادية في غرفة صغيرة وعصبت عيناه وتعرض للتحرش الجنسي.

يقول عبد الجليل السنكيس إن أخاه محمد "تعرض للتعذيب والتحرش الجنسي" في المعتقل

وتابع السنكيس قائلا إن شقيقه محمد أُرغم أيضا على مشاهدة أعمال التعذيب والاعتداءات التي كان السجانون يمارسونها بحق المعتقلين الآخرين.

نفي حكومي
شهدت مناطق شيعية مثل سنابس أعمال شغب خلال الفترة الماضية
إلا أن الحكومة البحرينية تنفي مثل هذه المزاعم جملة وتفصيلا.

فقد جاء في بيان مكتوب قدمه لـ بي بي سي الشيخ عبد العزيز آل خليفة، وهو ممثل رفيع للحكومة في وزارة الدولة للشؤون الخارجية: "أستطيع أن أنفي بشكل قاطع حدوث أي شكل من أشكال التعذيب أو الاعتداء الجنسي (بحق المعتقلين)."

وقد وصف الشيخ عبد العزيز المزاعم بهذا الشأن بأنها "مبتذلة ومكررة".

وقال: "إن مثل هذه المزاعم تُستخدم بشكل روتيني من قبل جماعات معروفة ومناهضة للحكومة، وهي تسعى لفضحها وتشويه سمعتها."

زيارة سابقة
وكنت قد زرت البحرين للمرة الأولى في شهر يوليو/تموز من العام الماضي بغرض إعداد حلقة عن العنف الطائفي بين السنة والشيعة لتعرض ضمن برنامج(عبر القارات) لصالح بي بي سي.
وقد ألفيت نفسي في ذلك المساء الذي وصلت فيه إلى الجزيرة وسط أعمال شغب في قرية المالكية، وهي ميناء صيد صغير يقع في ضواحي العاصمة المنامة.

كانت ألسنة النيران المخيفة تنبعث من الإطارات وأكوام القمامة المحترقة وكان هناك شبان يجوبون الشوارع ويلقون بالحجارة بين الفينة والأخرى على رتل من عناصر شرطة مكافحة الشغب الذي كانوا يرتدون أقنعة واقية.

غازات مسيلة للدموع
أما الغازات المسيلة للدموع، فقد ملأت الجو وقد أُخبرت بضرورة الابتعاد عن المنطقة عندما اقتربت من خط تواجد رجال الشرطة.

وبينما كنا نغادر المكان، ألقت الشرطة قنبلة أخرى من الغازات المسيلة للدموع.

وقد أصبحت البحرين، المعروفة في الغرب بأنها مركز مزدهر للأعمال، مقصدا للسائحين بفللها الفارهة المبنية على أراض ناجمة عن ردم الحكومة لمياه البحر.

شهدت قرية المالكية، وهي ميناء صيد، أعمال شغب في صيف العام الماضي

كان اللوم يوُجَّه دوما إلى بعض النفوذ الإيراني بشأن الاضطرابات والقلاقل التي تشهدها بشكل دوري مملكة البحرين، ولكن السكَّان المحليين يتحدَّثون عن حيف يلحق بهم ومظالم مباشرة تقع عليهم.

أوّل بئر نفطيَّة
يُذكر أن أول بئر نفطية اكتُشفت في دول الخليج كانت في البحرين في عام 1931. وقد تعاظمت ثروة عائلة آل خليفة الحاكمة بشكل هائل بسبب عائدات النفط.
و تكتسب الجزيرة أهمية استراتيجيَّة لأنها تقع في منطقة تمارس فيها إيران نشاطا عسكريا، بالإضافة إلى كونها مقرًّا للأسطول الخامس الأمريكي.
وقد كشف تقرير سرَّبته الحكومة مؤخَّرا أنَّه بإمكان العامَّة في البحرين الوصول إلى أقل من ثلاثة بالمائة من الشريط الساحلي للمملكة الصغيرة.

البحرين: النشطاء المعتقلون يصرحون بمعاناة التعذيب للقاضي في أول جلسات محاكمتهم

اعتقال طالب في الثانوية مصاب بفقر الدم المنجلي (السكلر) بعد مسيرة احتجاج في السنابس

وفي حوالى 2الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلي من يوم الأحد الموافق 24 فبراير 2008، تسنم قاض المحكمة الجنائية الكبرى الشيخ محمد آل خليفة ليعلن ابتداء الجلسة الأولى لـ15 من معتقلي أحداث ديسمبر الماضي الذين تعرضوا لجميع اشكال التعذيب لاكثر من شهرين.

بعد أن نلى القاضي أسماء المعتقلين ليتأكد من تواجدهم، تلى عليهم التهم التي اعدتها النيابة العامة وسأل كل واحد منهم من التهم الموجهة اليه.نفى جميع المعتقلين كل التهم الموجهة اليهم، ولكن قبل اذلك، تحدث كل واحد منهم موضحاً بايجاز كيفية معاملتهم في مراكز التعذيب والنيابة العامة. ووفقا للترتيب المدرج في أمر إحالة القضية رقم 1492/2007م من قبل النيابة العامة بتاريخ 17 يناير 2008م، تم منادة التالية أسماءهم، وكان رد كل واحد منهم على التهم كالآتي:

1) ميثم الشيخ : "حضرة القاضي، تعرضت لاعتداء جنسي وتعذيب وصعق بالكهرباءفي كثير من الأحيان. وفي عشية رأس السنة الجديدة، قال أحد المعذبين لي: (هذه الليلة، سوف نحتفل السنة الجديدة بك). تلك الليلة، تم تعريضي للصعقات الكهربائية من الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل وحتى السابعة صباحا. أثناء اعتقالي من منزلي، تم مصادرة الحاسوب المتنقل (لاب توب) الخاص بشقيقي كما تم مصادرة أحذية الرياضة الخاص بي. انا بريئ وغير مذنب".

2) عيسى السرح: "تم اختطافي من سيارتي في الشارع العام على ايدي اشخاص ملثمين رفضوا التعريف بانفسهم. تعرضت للتعذيب والضرب، كما تم تهديدي بجلب زوجتي والإعتداء عليها اذا لم اعترف على بعض الناس من بينهم ابراهيم العرب. وخوفا على اهلي اعترفت بما اراده المعذبون. أؤكد بأن ابراهيم والآخرين الذين فُـرض علي ذكر أسماءهم أبرياء. وانا بريئ وغير مذنب".

3) ناجي فتيل: "لقد القي القبض علي بتاريخ 21 ديسمبر 2007 من بيتي دون اذن من النيابة. وحين سألت الضابط المسئول عنه ضرب رأسي وقال مراراً: (تحرك..تحرك) طالبا مني مغادرة البيت. وقد تعرضت للضرب امام والدي وزوجتي وأطفالي. كما قام أفراد الجهاز الأمني باتلاف محتويات بيتي. في التحقيقات، تم صلبي وصعقي بالكهرباء لعشرة ايام متتالية. كما ضربي على أماكن حساسة من جسمي. وقد أوعز ضابط التحقيق الى استمرار التعذيب بالضرب على المناطق الحساسة حتى يختلط البول بالدم. النيابة العامة كانت للأسف متحيزة، حيث أنني أخبرت مسئول التحقيق في النيابة العامة بأنني تعرضت للتعذيب وباننى اريد ان يمثلني محامي. رفض طلبي وقال لي (إذا ما توقع على إفادة الاعتراف أطلب عودتك لإدارة التحقيقات) مشيراً الى التعرض للتعذيب. رفضت التوقيع على الاعتراف المعد، وعندما عدت الى التحقيقات، استمت جرعات أخرى من التعذيب بسبب ما قلته المدعي العام حيث تم ضربي وصلبي امام اثنين من المعتقلين وهم شهود على ذلك وهم ميثم وعبد الله. وقد تم نقلي للنيابة مرة أخرى بعد وجبة التعذيب تلك. أثناء الاحتجاز والتحقيق، رافقني أفراد الأمن الى بيتي للبحث عن السلاح المزعوم ولم يروا شيئاً، ولم يكن هناك شيء . انني بريئ وغير مذنب "

4) محمد عبدالله السنكيس: "تم الهجوم على منزلي وإتلاف محتوياته، ولم أكن موجوداً حينها ولم يكن هناك أحد. هجمت قوات الأمن المسلحة على منزل والدي ظهر العيد، وروعوا الأطفال الموجودين. لقد تعرضت لأنواع التعذيب التي يعرفها أفراد الجهاز الأمني، تعرضت للتعذيب بطريقة الفلقة والفراشة والعقرب. هم يعرفون هذه الأسماء يا حضرة القاضي. من اعتقلوني، يخلعون كل ثيابي ما عدا الداخلية منها، ويتم انتزاع تلك الملابس وأكون عارياً ليتحرشوا بي محاولين الإعتداء علي بغية إرغامي على الإعتراف ويقولون لي بالتعبير الدارج، ولتعذرني حضرة القاضي على هذا التعبير، سوف ".." (سوف نفعل الفاحشة فيك). الطبيب الشرعي قالي بأنني احتاج لأن يتم فحصي من قبل طبيب نفسي، كما لا يعلم لماذا أعاني من نقص في الدم ولا يعرف سببه. واليوم لدي موعد مع الطبيب النفسي، ولكن بسبب المحاكمة تم تأجيله. طبيب العسكري أخبرني بأن 80% من ظهري قد تم اتلافه، وأنني اقف الان على 20% فقط. أنني بريئ من التهم"

5) حسن عبدالنبي: "حضرة القاضي، تم اعتقالي من الشارع من أفراد مقنعين ولم يعرفوا عن هوياتهم وكنت مع زوجتي. وفي التحقيقات قالوا لي أيضا بأنهم اعتقلوا زوجتي وبانه سوف يتم الإعتداء عليها إن لم أعترف. وقالوا بأنهم سوف يقومون بتصويرك و زوجتك مع نساء عاريات إن لم تعترف. فأرغموني على الإتصال بها وأقول لها بعض الإعترافات وانا بريئ منها. بعد التحقيقات تم تعذيبنا و لازالت آثار التعذيب علينا واضحة ولازلنا في سجون انفرادية. إنني بريئ وغير مذنب"

6) علي الماضي: " تم اعتقالي من منزلي وقد تعرضت للتعذيب والضرب. وقد هددوني بالأعتداء الجنسي. إنني بريئ وغير مذنب"

7) حسين الخاتم: ".هجموا على منزلنا واعتقلوني. ضربوني وعذبوني، أنا بريئ وغير مذنب"

8) أحمد جعفر: "حضرة القاضي، أنا بريئ من كل التهم وليس لي علاقة. أطالب بالإفراج عني بضمان محل اقامتي"

9) حسين جعفر طريف: "لقد تعرضت للضرب والتعذيب ..أنا بريئ وغير مذنب"

10) عبدالله محسن: "أنا أصلا لم أكن موجود في مكان الحادث يومها، ولم أرى بعض المعتقلين إلا في المعتقل. انا اعتقلت من منزلي. أنا بريئ"

11) محمد مكي طريف: " تم التحرش بي جنسياً، وتعذيب وضربي في أماكن حساسة، ويقول المعذب لي سوف نضربك عليها الى أن تبول دم، وأنا بريئ وغير مذنب"

12) حسين شاكر محمد فردان: "تم الإعتداء علي في المنزل وتعذيبي في المعتقل. في التحقيقات، طلب ضابط بأن يتم جلب زوجتي بدون حجابها، لأنه يكره الحجاب، وذلك حتى أعترف بما يريد. وأيضا هددني بتسفير زوجتي الى بلادها، لأنها لا تحمل الجنسية البحرينية. إنني بريئ وغير مذنب"

13) محمود حسن صالح: " تم ضربي تعذيبي كما تم التحرش بي جنسياً، وأنا بريئ وغير مذنب"

14) أحمد عبدالهادي: " لقد تم اختطافي من الشارع ومن دون أمر قبض من أفراد مقنعين وقالوا انهم شرطة. دخلت عشرة أيام كلها ضرب وصعق بالكهرباء وتعذيب وهددوني بالإعتداء الجنسي وقالوا لي إما ان تعترف أو ان..، وأنا بريئ من كل التهم"

15) ابراهيم العرب: "قال لي الضابط أثناء الاعتقال بأنني لست مع المجموعة ولكنني لابد أن أعترف بمكان السلاح. وفي التحقيقات كرر الموضوع ذاته ضابط التحقيقات وقال أنه يجب علي الاعتراف.. أنا بريئ وغير مذنب"

انتهى حديث المعتقلين وبعدها، تداخل المحامون، برئاسة المحامي عبدالله الشملاوي الذي طلب أن يتم توثيق وإدراج كلام المعتقلين ضمن محضر الجلسة، ويذكر كلام المعتقلين الذين اتفقوا على تعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي، كما طالب بأن يتم عرضهم على لجنة طبية مستقلة غير تابعة لوزارة الداخلية. كما طلب المحامي نسخ من ملف القضية للإطلاع عليه، وقد أمر القاضي بادراج ما ذكره المعتقلون، كما طلب بتكوين لجنة طبية للكشف عليهم، كما أمر بان يستلم المحامون نسخة من ملف القضية للإطلاع عليه.

من جانبه طالب المحامي سامي سيادي بالإفراج عن المعتقلين على اعتبار أن النيابة العامة قد استنفذت استجوابها للمعتقلين ولم يبق هناك مسوغ قانوني لبقائهم في الحبس. وعضد ذلك الطلب

التتمة صفحة 6

الحكومات الثلاث... خلفية و سلمان و خالد

بقلم : عباس المرشد

لفوضى الخلاقة كانت شعار إدارة المحافظين الجدد لإدارة شؤون الشرق الأوسط و هي الآن تجني كثيرا من ثمار تطبيقها في أكثر من موقع. وزراء الخارجية العرب و بعيد انتهاء اجتماعهم في القاهرة صاغوا ترجمة عربية للفوضى الخلاقة التي انهالت عليها الطعون و تم تسخيفها من قبل الكثير من الباحثين و السياسيين ، صاغوا ترجمة عربية لها و أطلقوا من خلال المبادرة العربية حول لبنان عبارة الغموض البناء.

العلاقة القرابية الجامعة بين الفوضى الخلاقة و الغموض البناء كبيرة وقوية جدا و هي صدروهما من قبل جهات استبدادية و متعالية وتمتهن التعجرف و الصلافة بكل معانيها. أما القواسم المشتركة بين الفوضى و الغموض فعلى الرغم من أنها عديدة إلا أن أبرزها الوصول إلى حالة من التعويم السياسي داخل الدولة المعنية بجانب تعزيز الصراعات الداخلية و جرها ناحية الاقتتال. إذن نحن نتكلم عن إستراتيجية متقنة تستهدف كسر مصالح المجتمع لصالح مصالح فئوية و جماعات تعمل في ظل شبكة دولية كبرى، قوام هذه الإستراتيجية خلق مراكز قوى متقاطعة يمكن الاستفادة منها في الأجل القريب و الأمد البعيد.
على إثر هذه الخلفية السياسية يمكننا النظر إلى طبيعة السلطة السياسية في البحرين و المآل الذي آلت إليها في الفترة الأخيرة أي منذ مرض ملك البحرين العام الماضي و حتى الآن. لقد كانت للرسائل المتبادلة بين ملك البحرين و أبنه ولي العهد بشأن عدم تعاون رئيس الوزراء خليفة بن سلمان و وضعه العراقيل أمام مجلس التنمية الاقتصادية المرؤوس من قبل ولي العهد العديد من الاستحقاقات أهمها مباشرة ولي العهد لمهام رئاسة الحكومة على طريقة الانقلاب الأبيض إذ بادر بعد تلقيه الضوء الأخضر من أبيه الملك إلى تعيين أغلب الوزراء في مجلس التنمية و خطى خطوات عملية في حصر صلاحيات القرارات التنفيذية بمجلس التنمية الأمر الذي فسره كثير من المراقبين على أن ولي العهد بصدد تشكيل حكومة ثانية تحجب عمل الحكومة الحالية.
المطلعون على الأمور من قرب يبدون تأيدهم لمثل هذا التفسير لكنهم يضيفون بعدا آخر يتعلق بوجود حكومة ثالثة يقودها خالد بن أحمد وزير الديوان الملكي وهم يسوقون شواهد كثيرة على أن وضع البحرين السياسي بات غامضا جدا من حيث تحديد مركز القرار و صعوبة التعامل مع الجهة التنفيذية التي يفترض أن تمثلها الحكومة.
فقبل عدة سنوات كان ملك البلاد يحمل رغبة جامحة في السيطرة و الإمساك بزمام الأمور لكنه اليوم يجد نفسه غير معني تماما بما يحدث لانشغاله بأموره الخاصة، و ولي العهد من أجل ضمان تكوين ثروة خاصة، تم له ما أراد و شكل حكومة ثانية أقوى من حكومة رئيس الوزراء، الذي أخذ في مضاعفة اهتمامه بأمواله المستثمرة في الخارج ، و لم يبق سوى رئيس الديوان الملكي الذي يرتب أوراقه للسيطرة على أمور الدولة الداخلية في ظل ضوء أخضر من قبل الرؤوس الكبار في الدولة، فاستطاع أن يضمن الولاء له و لمخططاته و ضم إليه أغلب وزارات الدولة السيادية و مؤسساتها النافذة إذ حصل على ولاء قوة الدفاع و وزارة العدل و جهاز الأمن الوطني و سكرتارية الحكومة و كتلة نواب جلبهم من المراكز العامة .
هكذا تبدو الأمور قريبة إلى الفوضى و قريبة من الغموض، و أن إستراتيجية الغموض أخذت تؤدي بعض وظائفها، و هي شل القوى السياسية و جعلها تتأرجح بين تلك المراكز التي تبدو وهمية أيضا في بعض تفاصيلها فمعونة غلاء المعيشة أو توظيف الجامعيين العاطلين و سائر القضايا الأخرى تأخذ أبعادها من خلال هذه المثلث الغامض . ففي كل الأحوال تبقي هناك مساحة مخيفة و مخيفة تنظر الفاعلين السياسيين فهم أمام الفوضى و الغموض يبقون معدومين الفاعلية و خاضعين للرغبات أي جهة من الجهات الثلاث.
السؤال الكبير الذي قد يثار حاليا هل أن الغموض الحاصل أو الفوضى الخلاقة المعمول بها تندرج تحت خط الصراعات العائلية الدائرة فيما بنهم أم إن ذلك يعد بمثابة تكتيك ضمن مخطط أكبر يستثمر تلك الصراعات، تقوده الولايات المتحدة ؟

" بإمكان أي قارئ لتقرير البندر الأول و الثاني أن يكتشف العلامات الدالة على تواطؤ التنظيم السري لخالد بن احمد و أحمد عطية الله، مع السياسية الأمريكية كالقضاء على المجلس العلمائي، أو مضاعفة التمييز للطائفة الشيعية أو محاربة ولاية الفقيه، و المؤسسات السياسية المعارضة.
مقابل تقوية النفوذ الإخواني حيث تؤكد كثير من التقارير الأمريكية على أن الإخوان المسلمين هم أقرب أناس يمكن التحالف معهم و دعمهم حاليا.."

انتهت في المقال السابق إلى أننا نعيش تحت وطأة ثلاث حكومات و ليس حكومة واحدة كما ينص الدستور و كما هو متعارف عليه في أي دولة قوية أو متواضعة القوة. أقول ذلك لأن السماح بأوضاع مثل التي هي عليه الآن كفيل بدق أجراس الخطر و التنبيه لما قادم من مخططات لم تعد خافية بدرجة كبيرة على أي مراقب أو أي مواطن. تشتت مركز القوة أو الحكومة المركزية يعني أن هناك فوضى و موجات من الفساد من شأنها أن تجتاح البلاد و تضيف إلى ملفاته العالقة أكثر مما هو موجود حاليا.

بطبيعية الحال، لا يخلو الأمر من إعادة لمجريات تاريخية قد حدثت في التاريخ السياسي المعاصر، فإلى وقت قريب جدا و بالتحديد قبل عام 1936 لم تكن مسألة ولاية العهد مؤسسة بما فيه الكفاية الأمر الذي ساهم بدرجة ما إلى تصاعد أزمة الخلافات داخل العائلة الحاكمة و تفاقمها حتى منتصف الأربعينيات رغم حسم الموضوع برعاية بريطانية. فقد كان عبدالله بن عيسى ينافس أبن أخيه سلمان بن حمد بن عيسى في ظل وجود بلجريف كممثل للاستعمار البريطاني وكمخطط فعلي لكافة الأمور السياسية. وجهة النظر البريطانية كانت تدفع بعبد الله بن عيسى لتولي مسؤولية الحكم لكونه الأقوى من بين العائلة و هم يحبذون حاكما قويا على حاكم ضعيف يضطرون دوما إلى حمايته، و في المقابل كانت الترسانة الاستعمارية تحتاج إلى رجل يسهل التأثير عليه مثل سلمان بن حمد. هذا الوضع سمح للأطراف الثلاثة أن تتحرك و أن تعمل بصيغة مزدوجة فهي منفصلة و متواصلة في الوقت نفسه. منفصلة في طموحها و أهدافها، و متواصلة في مواجهة أي حركة احتجاجية أو سياسية إذ اتفقت كلمة الأطراف الثلاثة على رفض مطالب الشيعة المعنية بإصلاح القضاء و التعليم و تحسين أوضاع السجون.

إذن نحن أمام دورة تاريخية تعيد نفسها بعد عدة أجيال من العائلة الحاكمة تتشابه في المنطلقات و تختلف في الأسماء. لكن ذلك لا يمنعنا من طرح السؤال الكبير الذي أود تقديم بعض التصورات حوله و هو الدور الأمريكي و نظرية الفوضى الخلاقة او الغموض البناء في كل ذلك.

بداية من المهم التذكير بأن السياسية الأمريكية و بعد انقضاء أكثر من ثلاثة عقود على نفوذها الوحيد في المنطقة، قد شهدت تغييرا استراتيجيا من ناحية التعامل مع حلفاءها أو مع القوى السياسية أي كانت. فإلى ما قبل احتلال العراق كانت السياسية الأمريكية تقوم على حماية و تقوية طرف واحد مقابل شن الحرب على الأطراف الأخرى و محاصرتها و قد استمرت هذه السياسية فاعلة جدا في دعم الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة البحرين منذ حرب الخليج الثانية ضد المطالب الشعبية و مطالب القوى السياسية المعارضة و كان واضحا حجم الدعم الذي تلقته حكومة البحرين من قبل الولايات المتحدة فترة الانتفاضة الدستورية. التغيير الذي طرا على تلك السياسة أن الولايات المتحدة عمدت إلى الأخذ بكافة الأطراف و اختيار الأقوى منها من دون تضعيف الأطراف الأخرى في محاول واضحة لابتزازها و جعلها تدور في فلك السياسة الأمريكية على أمل أن تحل محل الطرف المقرب.

سوف تتضح الصورة أكثر عندما نعرف أن الإدارة الأمريكية و منذ احتلالها للعراق باتت تنظر إلى حكومة خليفة بن سلمان على أنها غير لائقة و غير مناسبة للدور الأمريكي الجديد في المنطقة نظرا لارتباطه الوثيق بالنظام البعثي السابق و عشقه الشديد لصدام حسين و تزايدت وجهة النظر هذه بما تقوم به صحيفة أخبار الخليج من تشهير للولايات المتحدة بعد أن كانت تمتدحها و تعتبرها صديقة العرب و بعد أن كان خليفة بن سلمان يرى

البقية صفحة 5

الحكومات الثلاث

تتمة ص 4

في الولايات المتحدة عنصر حماية للكيان السياسي في المنطقة.

و إذا كان هذا سببا مقنعا لمريدي خليفة بن سلمان و من يلتف حوله من البعثيين فإنه لن يكون مقنعا لأي مراقب يعرف أن السياسة الأمريكية لا تقوم على الفعل السياسي فقط فما يقلقها في الأساس هو ضمان أكبر كمية من المصالح الاقتصادية، وهو البعد الذي لم تستطع قوى المعارضة المراهنة عليه لكسب الضغط الأمريكي لصالحها في أكثر من مناسبة.

الغريب هنا أن الاختيار لم يقع على ملك البحرين حمد بن عيسى بل وقع على أبنه سلمان و قد حظي هذا الاختيار بمباركة علنية من قبل والده الملك حمد و لإضفاء طابع التأكيد و التأيد نشرت الصحف المحلية تلك الرسائل المتبادلة بين الملك و عمه و أبن الملك. وفق هذه الرؤية بالإمكان قراءة كثير من خطابات الملك و تشديده على الجانب الاقتصادي مع الإغفال المتعمد لأي تطوير سياسي و الإبقاء على الصيغة المعمول بها حاليا، و سنعرف أيضا لماذا تصر الولايات المتحدة على دعم مثل هذا التوجه و اعتباره انتصارا ديمقراطية يعفيها من تنفيذ متطلبات مشروع نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

الترجيح بين طرفين وفق الترسيمة الأمريكية لا يعطي ثمارها من دون العمل على إيجاد طرف ثالث يمكن استثماره لمشروع أكبر من ضمان المصالح الاقتصادية و السياسية، ففي بلد مضطرب سياسيا كالبحرين، و يعج بحركة سياسية تمتلك طموحا ورؤية مخالفة لرؤية وطموح الولايات المتحدة و النظام السياسي فالأمر يحتاج إلى اللجوء إلى سياسية الفوضى الخلاقة أو الغموض البناء بالترجمة العربية.

الطرف الذي يحمل كفاءة و خبرة للقيام بمثل هذا الدور وفق التقارير الأمريكية لم يكن سوى وزير الديوان خالد بن أحمد الذي سوف يبدى قناعة تامة بالمشروع الأمريكي في جزءه المتعلق بالقضاء على المعارضة أي كانت خصوصا الإسلامية منها من جهة و بعثرة مراكز القوة في النظام السياسي لصالحه.

فبإمكان أي قارئ لتقرير البندر الأول و الثاني أن يكتشف العلامات الدالة على تواطؤ التنظيم السري لخالد بن احمد و أحمد عطية الله مع السياسية الأمريكية كالقضاء على المجلس العلمائي أو مضاعفة التمييز للطائفة الشيعية أو محاربة ولاية الفقيه و المؤسسات السياسية المعارضة، مقابل تقوية النفوذ الإخواني حيث تؤكد كثير من التقارير الأمريكية على أن الإخوان المسلمين هم أقرب أناس يمكن التحالف معهم و دعمهم حاليا

منع الأطباء المستقلين من صحبة الجماعات الحقوقية أثناء زيارة المحتجزين

(نيويورك، 16 فبراير/شباط 2008) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن على البحرين التحقيق في مزاعم بتكرر توجيه عناصر أمنية الإساءات إلى المحتجزين من نشطاء المعارضة السياسية.

ودعت هيومن رايتس ووتش الحكومة إلى السماح لأطباء مستقلين بفحص المحتجزين الذين تعرضوا حسب المزاعم للإساءات، وشملت التعذيب والاعتداء الجنسي.

وكان النشطاء المحتجزين من بين عشرات تم اعتقالهم إثر مصادمات بين المعارضين وقوات الأمن في العاصمة المنامة وحولها في ديسمبر/ كانون الأول. وفي إحدى الوقائع أشعل المتظاهرون النيران في سيارة للشرطة. ويواجه الآن عدة محتجزين اتهامات تشمل حيازة أسلحة بشكل غير قانوني، ويُزعم أنها مسروقة من السيارة. وفي يناير/كانون الثاني قال أقارب للمحتجزين – وأيضاً رجالٌ تم احتجازهم على صلة بالمصادمات ثم تم إخلاء سبيلهم – إن المحققين قاموا بتعذيب عدة محتجزين واعتدوا جنسياً على واحد على الأقل من المحتجزين.

وقال جو ستورك، المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "إن صمت السلطات البحرينية إزاء الشكاوى المتعددة بشأن الإساءة إلى المحتجزين يلقي بظلال الشك على التزام السلطات بحُكم القانون"، وتابع قائلاً: "وعلى البحرين السماح فوراً لأطباء مستقلين بفحص المحتجزين الذين يزعمون التعرض لإساءات".

أما الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة مُصرّح لها رسمياً بالعمل، فقالت في 27 يناير/كانون الثاني إنها طلبت من المدعي العام الإذن بزيارة المحتجزين، لكن السلطات رفضت السماح للأطباء بالمشاركة في الزيارات.

وقال أحد أقارب محمد السنكيس لـ هيومن رايتس ووتش إنه أثناء زيارة عائلية في 11 فبراير/شباط بمركز احتجاز العدلية، روى السنكيس واقعة ضرب حدثت له في اليوم السابق، على أيدي اثنين من الحراس بالمركز، بعدما طلب نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم لإصابات في ظهره.

وقال قريب السنكيس: "لقد لحقت به ندبات وجراح على وجهه، وقال إنه تم تقييد يديه وجره إلى خارج زنزانته حيث ضُرب بقضيب معدني".

وقال أقارب للسنكيس ولمحتجزين آخرين هما ناجي الفتيل وحسن عبد النبي، لـ هيومن رايتس ووتش إنه تم وضع هؤلاء المحتجزين في زنازين مع سجناء يعانون من أمراض مُعدية. وقال أقارب لناجي الفتيل وحسن عبد النبي إن هذين المحتجزين ذكرا أثناء زيارة عائلية في 11 فبراير/شباط أن الحراس قاما بضربهما عندما احتجّا لدى سماع صراخ السنكيس المنبعث من زنزانة قريبة منهما.

وقال أحد أقارب حسن عبد النبي إن حسن ذكر وضعه في زنزانة مع سجين آخر كان يبصق الدم من فمه. وقال حسن عبد النبي إن السجين الآخر قال له: "ابق بعيداً عني ولا تلمس أي من أغراضي، فأنا مصاب بالتهاب الكبد الوبائي". وقال قريب لأحد السجناء لـ هيومن رايتس ووتش إن المحققين هددوا قريبه السجين بأنه ربما يتم الاعتداء على زوجته إذا رفض الاعتراف بالتورط في إحراق سيارة الشرطة.

والمحتجزون الثلاثة الذين تلقوا زيارات عائلية في 11 فبراير/شباط تربطهم الصلة بمنظمات غير حكومية مرتبطة بحركات المعارضة السياسية.

وقال مسؤول كبير بوزارة الداخلية في 17 يناير/ كانون الثاني إنه قد تم التحقيق في مزاعم الإساءة المذكورة من قبل طبيب شرعي، وهو لم يجد الدليل على وقوع المعاملة السيئة. وفي 21 يناير/كانون الثاني دعت هيومن رايتس ووتش السلطات إلى السماح لأطباء مستقلين بالتحقيق في الزعم بأن عدة محتجزين تعرضوا للصعق بالكهرباء والضرب، والاعتداء الجنسي في إحدى الحالات، وهذا من قبل المحققين وحراس السجن (http://hrw.org/arabic/ docs/2008/01/21/bahrai17842.htm).

وقال محامون يمثلون بعض المحتجزين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم لم يتلقوا رداً على طلبات إجراء الاختبارات الطبية على موكليهم. وقال محامٍ ينسق دفاع عدة محتجزين إنه تقدم بطلب جديد بإجراء معاينة طبية مستقلة قبيل اجتماعات بين المحتجزين ومحامين مقررٌ أن تتم الأسبوع القادم. ويقول المحامون الذين يمثلون المحتجزين إنهم يتعرضون للتأخير لفترات طويلة قبل مقابلة موكليهم.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال:
في نيويورك، جوزيف لوغان (الإنجليزية والعربية): +1-646-797-6097 (خلوي)
في واشنطن، جو ستورك (الإنجليزية): +1-202-299-4925 (خلوي)
في القاهرة، جاسر عبد الرازق (العربية والإنجليزية): +20-2-794-5036 أو +20-

المعتقلون يصرحون بمعاناة

تتمة صفحة 3

المحامي عبدالشملاوي الذي ذكر بأنه يخشى بأن يتعرض المعتقلين لوجبة أخرى من المعاملة غير اللائقة عند عودتهم للمعتقل. من جانبها، ذكرت المحامية فاطمة الحواج بأن يتم الكشف عن السلاح المفقود إذا كان في حوزة النيابة العامة، وأن يتم توفير أي صور تم استخدامها ضد المعتقلين، وأن المحامين يتحتاجون لوقت كاف للإطلاع على كل تلك القرائن. عندها قرر القاضي أن يؤجل الجلسة لتاريخ 17 مارس مع استمرار حبس المتهمين على ذمة القضية.

تجدر الإشارة الى أن ممثلين لجهات حقوقية قد حضرت الجلسة منها منظمة مدافعية الجبهة الأمامية الأيرلندية، ومنظمة الدفاع الدولية من النرويج، كما حضرها من داخل البحرين أمين عام جمعية البحرين لحقوق الإنسان. من جانب آخر، فقد منع الناشط نبيل رجب- نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، وبحسب حديث النقيب عبدالله نجم من أمام المحكمة الجنائية الكبرى والذي كان يتحكم في دخول صالتها قبل بدء المحاكمة بأن "منع نبيل جاء بتوصيات من جهات عليا، وقد أخبر نبيل بذلك".

وقد تجمهرت أعداد غفيرة من المواطنين والمناصرين وأهالي المعتقلين عند بوابة وزارة العدل التي تم تطويقها بأعداد غفيرة من قوات الأمن الخاصة (مكونة من جنسيات مختلفة: عراقية، سورية، أردنية، يمنية، وباكستانية). وقد استمر المتظاهرون في اطلاق الشعارات المطالبة بالإفراج عن المعتقلين.
في السنابس، غداة المحاكمة- مساء السبت الموافق 23 فبراير- انطلقت مسيرة احتجاجية من الرجال والنساء والأطفال في المنطقة المحاذية من جمعية السنابس الإستهلاكية غرباً باتجاه الجهة الأخرى من القرية، ما هي إلا لحظات حتى انقضت عليها القوات الخاصة وقامت بإطلاق الغاز الكيماوي المسيل للدموع والرصاص المطاطي، بغية تفريقهم.
أشتعلت النيران في الإطارات بالقرب من مجمع الهاشمي احتجاجاً على المحاكمة وعلى الإعتداء على المسيرة، أغلق الشارع العام جنوب منطقة السنابس وبالقرب من قرية جدحفص بالقرب من منزل الشهيد علي جاسم. بعد حوالي نصف ساعة، هجمت قوات الأمن على المتظاهرين وفرقتهم، وقامت بملاحقتهم في منطقة جدحفص كما قامت بتمشيط قرية السنابس. وقد اعتقلت القوات الخاصة في وقت لاحق الشاب محمد علي أحمد مرهون (18سنة) وهومن قرية توبلي، بعد أن تحاوشته بشكل جماعي وأوسعته ضرباً قبل اصطحابه لمركز المعارض في السنابس قبل أن ينقل لمركز الأعتقال في النعيم، حيث يتواجد الآن بعد أن تم عرضه على النيابة التي أمرت بحبسه لمدة أسبوع على ذمة القضية. تجدر الإشارة الى أن الشاب محمد مرهون طالب في الثانوية ويعاني من أنيميا حادة المعروف محلياً بالسكلر إضافة لهشاشة في العظام، وهناك خوف على صحته وحياته خصوصاً بعد تعرضه للضرب المبرح وبشكل جماعي من قبل قوات الأمن غير البحرينية.

حركة الحريات والديموقراطية "حق"

البيان الختامي للمسيرة الوطنية للمطالبة بوقف الانتهاكات واطلاق المعتقلين

المنامة - الجمعة 22 فبراير 2008

باسم لجنة اهالي المعتقلين، وباسم الشخصيات الحقوقية والدينية والسياسية التي دعت الى هذه المسيرة، نشكر كل من شارك في هذا التجمع الاحتجاجي الذي جمع جهات وشخصيات وافرادا من مختلف الاطياف للمطالبة بوقف الانتهاكات واطلاق سراح بقية المعتقلين في قضية احداث ديسمبر الماضي.
لقد تم تنظيم هذه المسيرة للاحتجاج أولا على القوانين والممارسات التي ادت الى سقوط الشهيد علي جاسم محمد بتاريخ 17 ديسمبر، واصابة واختناق العشرات، وانتهاك حرمات المناطق ودور العبادة، والاستخدام المفرط للقوة وخصوصا من قبل القوات الخاصة المكونة من غير البحرينيين المدججين بالسلاح، و الذين تم استخدامهم بشكل غير قانوني متخفين بالملابس المدنية والاقنعة كما كشفت عن ذلك افلام الفيديو وكما اقر وزير الداخلية بمجلس النواب

وقد تم تنظيم هذه المسيرة للاحتجاج ثانيا على الاعتقالات التعسفية التي طالت حوالي 50 شخصا - معظمهم من الناشطين في جهات مطلبية وحقوقية – تم اعتقالهم ليس اثناء المصادمات التي تسببت فيها قوات الأمن، وانما تم انتقائهم بعد ذلك بايام، فيما يبدو تنفيذ لمخطط مسبق ضد النشطاء، وقد تم اعتقالهم بشكل عنيف وتعرضت مناطقهم ومنازلهم واهاليهم للانتهاك والارهاب، وتعرضت النساء خصوصا للاعتداء سواء في البيوت او فيما بعد بمبنى النيابة العامة، وفي سابقة خطيرة تعرض مقر جمعية العمل الإسلامي (أمل) للإقتحام بحجة البحث عن سلاح مسروق.
وقد تم تنظيم هذه المسيرة للاحتجاج ثالثا على ما ذكرته تقارير لجهات بحرينية ودولية معتبرة بشأن ما تعرض له المعتقلون من انتهاك للحقوق القانونية والانسانية، بما في ذلك الحرمان لمدة طويلة من الاستشارة القانونية والمعاينة الطبية ومنع الاتصال بالاهل، والتعرض للتعذيب النفسي والجسدي المنظم بما في ذلك الاعتداء الجنسي، وذلك لانتزاع معلومات واعترافات متعلقة بتهم المشاركة في الشغب وحرق جيب وسرقة سلاح. وهي تهم من الواضح بأنها غير ثابتة، والا لما احتاجت اجهزة الامن الى انتهاك القوانين وممارسة التعذيب
وتم تنظيم هذه المسيرة للاحتجاج رابعا على المحاكمات التي يتعرض لها 18 من المعتقلين على ذمة الاحداث المذكورة، بما في ذلك جلسة يوم الاحد القادم 24 فبراير، وهي محاكمات غير عادلة من ناحية اجراءات وظروف الحجز والتحقيق، ولأنها تجري بتدبير من نيابة عامة غير محايدة ومتورطة في المشاركة في انتهاك حقوق المتهمين، ولأن المحاكمات تتم امام قضاء غير نزيه وغير مستقل بشهادة التقارير الدولية المعتبرة.

وبناء على ذلك، فاننا المنظمون والمشاركون في هذه المسيرة نطالب بالآتي:
أولا: وقف تلك المحاكمات - مادامت لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة - والاطلاق الفوري لسراح المعتقلين
ثانيا: التحقيق المستقل والنزيه في الاحداث بما في ذلك قضية استشهاد المواطن الشاب علي جاسم، والانتهاكات التي نسبت لاجهزة الامن بعد ذلك، وما تعرض له المعتقلون من انتهاك للحقوق والتعذيب النفسي والجسدي
ثالثا: جبر الاضرار المتعلقة بجميع تلك الانتهاكات، ومحاسبة وعزل المتورطين فيها وتقديمهم للمحاكمة
رابعا: اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا للمعايير الدولية لضمان عدم تكرار وقوع مثل تلك الانتهاكات، بما في ذلك:
اصلاح القوانين والتشريعات خصوصا المتعلقة بالمسيرات والتجمعات وكذلك المتعلقة بالعقوبات والاجراءات القضائية.
اصلاح اجهزة انفاذ القانون وحل القوات الخاصة وتسريح جميع غير البحرينيين الذين هم وفقا للمعايير الدولية في عداد المرتزقة
اصلاح النيابة العامة والقضاء بما يضمن النزاهة والاستقلال
اصلاح السلطة التشريعية بما يضمن قيامها بدورها في التشريع والرقابة
اطلاق الحريات العامة بما يضمن دور فعال للمجتمع المدني والصحافة في التصدي للانتهاكات، ومن ذلك ضمان الحقوق المتعلقة بحرية التعبير والصحافة، والتجمع السلمي، وحرية تأسيس وعمل الجمعيات واللجان الشعبية، ووقف المضايقات بحق الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان.

وختاما .. فاننا نعلن بان هذه المسيرة ما هي الا جزء من التحرك المتصاعد في سبيل تحقيق الاهداف المذكورة وخصوصا اطلاق سراح المعتقلين، تفعيلا لشعار: ما ضاع حق وراءه مطالب.
المجد والفخر للشهيد علي جاسم محمد،وجميع شهداء الوطن الأبرار، والحرية للمعتقلين الابطال المظلومين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجريمة تجاوزت التوطين والالغاء السياسي، وتستهدف حقائق التاريخ

قرأنا الاعتذار الذي قدمه رئيس وزراء استراليا مؤخرا لمواطني أستراليا الاصليين الذين تعرضوا في السبعين عاما الاولى من القرن الماضي لعملية ابادة منظمة. اعتبر الاعتذار خطوة ايجابية تناقلتها وسائل الاعلام الاسترالية وبثتها الجرائد على الصفحات الاولى. واعتبر توقيت الاعتذار "يوما تاريخيا في حياة استراليا، وبرلمانها، وبشكل اهم، في العلاقات بين السكان الاستراليين الاصليين وغير الاصليين". ولكن حذرت صحف اخرى من مرور ذلك الاعتذار بدون خطوات عملية مناسبة: "فالحقيقة المرة انه لم يم يشفع ذلك ببرنامج عملي ومتميز، فاناعتذار الامس سيبقى رمزا فارغا".

ان ما يجري في البحرين اليوم لا يختلف كثيرا عما حدث في استراليا قبل مائة عام، عندما استهدف السكان الاصليون في وجودهم، وجيء بآخرين من اصقاع الارض ليحلوا مكانهم، وما فعله الاوروبيون في استراليا كان اجراء فاعلا، اذ انه تم بقدر من الهدوء وليس بالابادة الجسدية التي مورست في مناطق اخرى، وهي ممارسات لم تحقق اهدافها. ففي رواندا مثلا، قتل اكثر من مليون انسان في الحرب القبلية التي حدثت في التسعينات، ولكنها لم تؤد الى تغير جوهري في التركيبة السكانية. وكذلك الامر في البوسنة التي سعى الصربيون لتغيير الحقائق السكانية فيها بالقوة، وحاولوا القضاء على المسلمين وابادتهم، ولكن البوسنة اليوم بلد تقطنه اغلبية مسلمة بينما اصبح زعماء الفتنة مطاردين ومطلوبين للعدالة الدولية. وكوسوفا تعرضت لمثل ذلك، وبقيت مسلمة، وتسعى الآن للاستقلال. هذا يؤكد حقيقة مهمة وهي ان استعمال القوة للابادة البشرية لا يحقق اهداف القائمين بها، بل يؤلب الرأي العام العالم ضدهم ويفشل خططهم. بينما استطاعت قوات الاحتلال الاسرائيلية تغيير التركيبة السكانية في فلسطين، ليس بالابادة البشرية، بل بقوانين تجنيس اليهود من جهة واتخاذ اجراءات للتضييق على الفلسطينيين لبيع الاراضي تارة، والنزوح عن البلاد بحثا عن ملجأ او عمل تارة اخرى. واستطاعت بذلك اضافة اكثر من ثلاثة ملايين يهودي الى سكان "اسرائيل"، وفي المقابل اصبح هناك اكثر من اربعة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات.

هذه السياسات أقل اثارة للرأي العام العالمي، وبالتالي يمكن تمريرها وانجاحها بدون معوقات كبيرة. وهذا ما استفادته العائلة الخليفية في البحرين، اذ رأت في النموذج الاسرائيلي تجربة مفيدة لها، وسعت للاحتذاء بها وتنفيذ بعض فصولها في البحرين.

فمنذ صعود الشيخ حمد الى الحكم في 1999 عمل باتجاهين: اولهما طرح ما اسماه "المشروع الاصلاحي" لاشغال المواطنين بمسائل هامشية بعيدة عن مخططه الحقيقي، وادخل المعارضة في دوامة لا تنتهي من الجدل والاختلاف حول المشاركة او المقاطعة في ذلك المشروع الذي اصبح هناك شبه اجماع على خوائه. وثانيهما انه عمد لاحداث تغيير جوهري في التركيبة السكانية باساليب ملتوية. وفي هذا المجال اصبحت الآلة الخليفية للتجنيس تمارس قدرا كبيرا من السرية في جريمة التجنيس، فلا تكشف الارقام الحقيقية للمستوطنين، ولا تسمح للمجالس الصورية التي أنشأها الشيخ حمد بفتح ملفات التجنيس بشفافية ووضوح، ولا تعترف اساسا بوجود تجنيس خارج القانون. يضاف الى ذلك ان العائلة الخليفية التي ربما حققت ما تريده من احداث التغيير السكاني المطلوب. بالاضافة الى ذلك اصبحت تتعاطى مع حقائق التاريخ بأساليب خطيرة جدا. فهي تتحدث الآن عن ان اغلبية شعب البحرين (شيعة وسنة) تم تجنيسها في الخمسينات والستينات، وتشكك في الحقائق التاريخية حول اعداد المواطنين ومذاهبهم. وفي الفترة الاخيرة اوحت الى بعض الكتاب والعملاء لاثارة البلبلة حول تلك الحقائق التاريخية، واصبح البعض يشكك في ولاءات الاغلبية الساحقة من شعب البحرين. بل ان هناك منهم من يدعي ان المواطنين الشيعة ليسوا عربا، و انهم جاؤوا من ايران، وان عشرات الآلاف منهم جنسوا خلال نصف القرن الماضي. وفي الايام الاخيرة نشرت العائلة الخليفية كتابا حول الشيعة، شككت في اصولهم العربية، واعدادهم، بلغة يفهم منها انها لغة "فدائيي صدام" الذين تم تجنيس الآلاف منهم مؤخرا. فقد جاء في هذا الكتيب الذي صدر بعنوان "الشيعة في البحرين: من أين أتوا؟ خرافة السكان الاصليين"، تشكيك في اسلامهم، وانهم من بقايا اليهود، كما استعملت مصطلحات والفاظ مثل "الشعوبية" و "الصفوية" وغيرها من المصطلحات التي انتشرت في ذروة قوة حزب البعث في العراق.

العائلة الخليفية التي تمارس الآن اساليب مشابهة لما مارسه نظام البعث في العراق، تلعب بالحديد والنار، وهي لعبة خطيرة سوف تحقق احدى نتيجتين: فاما القضاء التدريجي على المواطنين البحرانيين الشيعة، سياسيا وبشريا وثقافيا، واما ان تفشل الخطة ويفشل معها الحكم الخليفي برمته. فشيعة البحرين لم ينفصلوا يوما عن اخوانهم من المسلمين السنة سواء في البحرين ام في بقية اقطار العالم، وهم اكثر حرصا على امن البحرين واستقرارها من غيرهم لانهم عاشوا فيها منذ بزوغ فجر التاريخ، ومن يشكك في هذه الحقيقية انما يخالف حقائق التاريخ، ويكفي القاء نظرة على كتب الفقه والفكر والتفسير التي كتبها عباقرا العلماء مثل الشيخ ميثم البحراني ليكتشف مساهمات الشيعة في علوم الاسلام. وما على الانسان الا ان يزور قبر صعصعة بن صوحان العبدي، الذي نفاه معاوية الى البحرين، وقبر اخيه الامير زيد، ليكتشف عمق الوجود التاريخي للمسلمين الشيعة في هذه الجزر المحتلة من قبل العائلة الخليفية. فهذه العائلة هي الدخيلة على البلاد، وهي التي احتلت اراضيها بالقوة، وسعت لغرس بذور الفتنة الطائفية بين ابنائها منذ ان دنست اقدامهم ارضها الطاهرة. انها لم تكتف بتغيير الواقع السكاني باستقدام المرتزقة وتوطينهم في اراضينا المحتلة، بل سعت لتزوير التاريخ، واستيقظت فجأة لتكتشف صعوبة تمرير مخططها المشؤوم لان حقائق التاريخ لا تساعدها على ذلك. ان سماح العائلة الخليفية بنشر المقالات الصحافية والتصريحات التي يطلقها عملاؤها في الاعلام المحلي، ونشر الكتب التي تعتدي على المواطنين الشيعة وعقائدهم وتشكك في اصولهم وتزيف تاريخ وجودهم في ارضهم، كل ذلك يؤكد ان العائلة الخليفية فتحت الباب على مصراعيه لحرب طويلة الامد مع اهل البحرين. واننا لنهيب بكافة المواطنين، شيعة وسنة، وعي خطر هذه الخطة الاجرامية على الوئام الاجتماعي، وعلى الوشائج التاريخية بين ابناء البحرين، على اختلاف مذاهبهم واصولهم. كما نهيب مجددا بعلماء البحرين ومفكريها اعادة النظر في الموقف، وتدبر ما يمكن اتخاذه من اجراءات لانقاذ البحرين من هذا المخطط الاجرامي الرهيب.

لقد استغلت العائلة الخليفية هذا الصمت لتمرير أخطر مشروع في تاريخ البحرين منذ الاحتلال الخليفي لها، ألم يحن الوقت للاستيقاظ من السبات؟ أليس من المسؤولية الدينية الرد على هذه الجريمة ولو بتوضيح الحقائق والقطيعة القلبية مع رواد المشروع التخريبي الخطير؟ اننا نطلقها صرخة مدوية من الاعماق الى كل مسلم غيور لقطع الصمت والجهر بقول كلمات الحق ضد الباطل و الظلم والعدوان الذي يتعرض له اهل البحرين، فانا لله وانا اليه راجعون.

مرتكبي جرائم التعذيب

تتمه ص 1

بالترغيب او التهديد. ونتيجة لذلك استمرت ممارسة التعذيب حتى الآن بدون توقف، ومعها القتل خارج القانون والاعتقالات التعسفية وكافة انتهاكات حقوق الانسان. فلو ان مرتكبي جرائم التعذيب السابقين مثل ايان هندرسون وعادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وغيرهم حوكموا كما ينص عليه دستور البحرين ومعاهدة منع التعذيب، لما تجرأ المعذبون الحاليون على الاستمرار في ارتكاب تلك الجرائم. وكل ما فعله الشيخ حمد بعد استلامه الحكم تغيير بعض الوجوه بقسم التعذيب بوزارة الداخلية، بدون ان يعاقب المذنب او الاقتصاص للمظلوم. وعندما احيل هندرسون على التقاعد كان عمره 75 عاما، فهل هذا يعتبر عقابا له؟ اما فليفل فقد ذهب الى أستراليا وبدأ مشاريع تجارية هناك بالاموال التي سرقها من الناس، ولكن ضحاياه تحركوا ضده، وسعوا لاعتقاله ومحاكمته، ولكن الشيخ حمد تدخل، واعاده الى البلاد. كان فليفل قد هدد بالاعتراف على عدد من رموز العائلة الخليفية المتورطين في التعذيب او اصدار الاوامر بذلك، واشترط توفير ضمان بعدم تعريضه للمحاكمة بعد عودته، فاصدر الشيخ حمد قانونه المشروم رقم 56 لضمان سلامة فليفل وبقية المعذبين.

ولم تتوقف جرائم النظام عند ذلك. فمنذ ان استلم الشيخ حمد الحكم من والده في 1999 بدأ مشروع التوطين، وذلك ضمن خطة لاستبدال شعب البحرين الاصلي (شيعة وسنة) بمستوطنين اجانب من كافة الاصقاع، يختارون حسب مواصفات خاصة بالاصل والعرق والدين والمذهب. انها جريمة ابادة شعب بأسلوب غير دموي. وكما اعتمدت العائلة الخليفية على هندرسون وفليفل وعطية الله آل خليفة، لقمع أهل البحرين بالتعذيب، فقد أوكل الشيخ حمد تنفيذ جريمة الابادة لشخصين اساسيين: خالد بن أحمد آل خليفة، وزير ديوانه، وأحمد عطية الله آل خليفة، شقيق المعذب المعروف، عبد العزيز عطية الله آل خليفة. وعلى مدى الاعوام الثمانية الاخيرة، تم توطين عشرات الآلاف من الاجانب، وذلك ضمن مشروع تغيير التركيبة السكانية لخدمة اهداف سياسية لدى العائلة الخليفية. الجريمة انكشفت بكل وضوح، واصبح القاصي والداني يدرك الاهداف الخبيثة وراءها. وقد سعى بعض الاعضاء من النصف المنتخب لمجلس الشورى الذي شكله الشيخ حمد، تحت الضغط الشعبي وتنامي النقمة ضد جريمة التوطين وتغيير التركيبة السكانية، لاستجواب أحمد عطية الله، الذي ظهر اسمه في تقرير البندر الشهير، كرئيس جهاز المهمات القذرة، الذي من مهماته دفع عملية التوطين والابادة، بالاضافة الى تغذية التوتر الطائفي لتقوية موقع العائلة الخليفية، وتكريس التمايز المذهبي عبر مشاريع عديدة تشجع التحول عن المذهب الشيعي الذي تعتنقه غالبية شعب البحرين. ان الجرائم التي ارتكبها أحمد عطية الله آل خليفة لا تقل بشاعة عما ارتكبه شقيقه بحق ابناء البحرين من تعذيب واعتقال تعسفي واستباحة المناطق الآمنة، وهتك الحرمات، ولا تقل بشاعة عن جرائم القتل الذي تمارسها فرق الموت التي يديرها خالد بن أ؛مد آل خليفة، وزير ديوان الشيخ حمد.

فما هي خطة الشيخ حمد للالتفاف على المطالبة الشعبية باعتقال أحمد عطية الله آل خليفة ومحاكمته بارتكاب جرائم ضد الانسانية؟ ربما اعتقد الشيخ حمد وعصابته ان بامكانهم تمرير جريمة الابادة البشرية بدون تكلفة باهضة، خصوصا بعد ان استعمل سياسة التهديد والترغيب، واستمال بعض العناصر الى جانب مشروعه التخريبي. غير ان وعي المعارضة التي قررت العمل خارج الاطر الرسمية، استطاعت كشف تلك الجرائم للرأي العام المحلي والعالمي. فهاهي العائلة الخليفية تحاكم مجددا في مجال انتهاكات حقوق الانسان، وسوف تبدأ قريبا جلسات تلك المحاكمة بمجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة. اما قضية احمد عطية الله آل خليفة، فهي معقدة، خصوصا بعد ان سعى بعض اعضاء مجلس الشيخ حمد، كما أسلفنا، لتوجيه بعض الاسئلة اليه. وقد عمل خليفة الظهراني، وكيل العائلة الخليفية المسؤول على لجم الاصوات المعارضة وادارة "الأداة الديمقراطية" بشكل يوهم الآخرين بوجود ديمقراطية خليفية متميزة. ولكنه فشل فشلا ذريعا وتحول مجلسه الى بؤرة للفساد والاثارات الطائفية والاحتقان السياسي، واصبح في نظر المواطنين جهازا لتمرير القوانين التعسفية والارهابية التي ينص بعضها على سفك دماء المواطنين فيما لو امتلكوا منشورا ضد الاستبداد الخليفي. بعض المعلومات يشير الى ان الشيخ حمد قرر الاستغناء عن خدمات أحمد عطية الله آل خليفة بعد ان اصبح وجوده يمثل عبئا على العائلة الخليفية، ويتوقع الاعلان عن ذلك قريبا، خصوصا ان الجرائم التي ارتكبها تفوق ما فعله اخوه وبقية المعذبين قبله. فقد شارك من قيادة مشروع الابادة البشرية في البحرين، واصبح متهما بارتكاب جرائم خطيرة جدا ضد الانسانية. وقد بدأت المعارضة في اعداد ملفات خاصة بما ارتكبه هذا المجرم، واصبح بقاؤه في منصبه محرجا للحكم. ومن المتوقع تكرار ما حدث سابقا، من حماية مرتكبي الجرائم، اذ لا يتوقع تسليم أحمد عطية الله آل خليفة الى الجهات المحلية او الدولية للمحاكمة، لان في ذلك فتحا للملفات الخطيرة التي تحتوي على تفصيلات المشروع الخليفي المقيت. انه فصل آخر من فصول المواجهة بين اهل البحرين والبيت الخليفي المجرم. لقد انتهى أحمد عطية الله كما انتهى اخوه، بالخزي والعار، وبدأت الانظار تتوجه نحو المجرم الكبير، خالد بن أحمد آل خليفة، رئيس جهاز فرق الموت الرهيب.

الحقيقةُ المرة

البعضُ سبرتُ حقيقتَهم وخرجتُ بمحصولٍ مر
صنفتُ الناسَ إلى أصنافٍ زادت عن قيد الحصر
منهم من تلقاه قبرة والنزرُ الامثلُ كالصقر
البعض يقولُ أنا همجٌ لا أعرفُ نصبي من جري
والبعضُ مركبُه النفسيُ غرورٌ خولطَ بالِكبر
والبعضُ ينامُ على وجلٍ قِلقاً لمرتبه الشهري
والبعض يحس بحاجتنا وضرورةِ إصلاح الأمر
ويعانقُ متكئاتِ الجبن يغضُ الطرفَ على الوتر
وينامُ على أملٍ يحظى يوماً بالمصباحِ السحري
يتمنى أن يسبقَ من يجري ويظن الارضَ به تجري
والآخرُ نستجدي منه يعطينا نزراً من نزر
والبعضُ الآخرُ لايدري حجبته أروقةُ القصر
والبعضُ إذا ناشدتهم قالوا أرنا جورَ الدهر
هانحن نعزي ونقيم المأتمَ للطهر ابنِ الطهر
هانحن اليوم على رغدٍ أين أنا من أهل الفقر
والبعضُ الأدهى لايدري ويظنُ بحنكته يدري
الكلُ جزوعٌ وهلوعٌ أستثني أبطالَ النصر
أستثنى آساداً هتفوا آمنا بالشيخ الجمري

بقلم : ملا عبدالمحسن عطية